لضمان حماية واحترام حقوق الإنسان.. ندعم مطالب القضاة

لا يمكن ان نتحدث عن مجتمع جديد، وعن الديمقراطية وعن الدولة المدنية الحديثة وعن التطور والتقدم، وعن عدالة اجتماعية وعن حق توفير الامن والامان والاستقرار للمواطنين او عن احترام حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية، وعن مكافحة حقيقية للفساد والمفسدين في الارض، وعن احترام النظام والقانون، ومواجهة الظلم والمظالم وترسيخ العدل والعدالة، واحقاق الحق .

لا يمكن ان نتحدث عن اي من ذلك او نضمن توافر واحترام كل ذلك: الا بوجود قضاء مستقل .. ووجود قضاء مستقل يعني ايضا وجود قضاء نزيه وعادل.

حركة رجال القضاء واضرابهم عن العمل وتجمعاتهم وتظاهراتهم التي بدات قبل اسابيع رافعين فيها شعار المطالبة بانهاء الفساد في قمة سلطة القضاء، وتوفير شروط وضمانات استقلال القضاء وحل المشكلات التي تعيق وتواجه هذه الاستحقاقات وتعيق دور القضاء في اداء رسالتهم الانسانية والدينية والوطنية السامية، والنبيلة ، هذه المطالب هي مطالب مشروعة وتحتاج الى الاستماع لها والتفاعل معها من قبل كل مكونات المجتمع ومن قبل الاطراف المعنية والمناط بها مسؤولية توفير شروط التحولات الديمقراطية، التي تحمل مضامينها المبادرة الخليجية التي يتحمل مسؤولية الاشراف على تنفيذها دول مجلس الامن ومجلس التعاون الخليجي، ويتولى ادارة تنفيذها الرئيس عبد ربه منصور هادي .

المرحلة الانتقالية التي تمر بها بلادنا دقيقة وتحتل اهمية كبيرة كونها تضع مداميك التحولات الديمقراطية نحو بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.. وبالتالي: فان تنفيذ مهمات هذه المرحلة الانتقالية بهكذا اهمية تستدعي اولا ابعاد سلك القضاء عن الخلافات والصراعات والانتماءات الحزبية وتستدعي ثانيا ابعاد سلك القضاء عن منهج ما سمي بـ التوافق الوطني، وهذان الشرطان يعنيان اعادة ترتيب سلك القضاء استنادا الى معايير الكفاءة والخبرة ونقاء اليدين من كل شبهة.

هذه المعايير التي يجب ان تكون اساس الوفاق الوطني الذي تم الاتفاق عليه ، او بعبارة ادق ما تحدده وثيقة المبادرة الخليجية المدعومة من دول مجلس الامن الدولي.وليست الانتماءات الحزبية والمناطقية والعلاقات بالمتنفذين من هنا وهناك.

اذا كان الجميع يتفق على ان يكون عنوان المرحلة القادمة احترام حقوق الانسان والديمقراطية: فان ذلك يعني انه لا بد من ان يتم ترتيب اوضاع سلك القضاء والنيابة استنادا الى هذه المعايير التي بها توفر ضمانات وجود قضاء مستقل وعادل ونزيه يتولى مسؤولية نشر العدل واحقاق الحق في يمن جديد ، ودولة مدنية ديمقراطية حديثة .

محمد قاسم نعمان

لن يختلف اثنان في ان انتشار الفساد والظلم والقهر وانتهاكات حقوق الانسان خلال السنوات الماضية يعود ابرز اسبابه الى عدم استقلالية القضاء وعدم نزاهته، اضافة الى الفساد الذي استشرى فيه.

وهذا لا يعني انه لم يكن هناك من المنتمين الى سلك القضاء والنيابة من توافرت فيهم قيم الاخلاص والنزاهة للعدالة ومهنتها المقدسة.

وبينهم من رفع صوته، وقال : لا.. امام مختلف صنوف التهديد والوعيد والفساد، واصروا على ان يحكموا بالحق، ويمارسون ادوارهم الحقيقية لنصرة العدل، وان كان امثال هؤلاء قليلون في ظل نظام كان يحرص على ان يختار من لديهم الاستعداد لتنفيذ ما يؤمرون به، مقابل ان يحصلوا على ما يريدونه.

لدينا في مدينة عدن نماذج رائعة تستحق التقدير، شرفت القضاء بصمودها ومواجهتها للفساد والمفسدين ابرزهم فضيلة القاضية نورا ضيف الله، التي رفضت الاستسلام لكل صنوف الفساد والمتنفذين .

وقالت لا واصرت على ممارسة حقها المهني وواجبها الديني والانساني والاخلاقي في حماية الملكية العامة واموال الشعب، وتحملت تبعات مواقفها تلك. وكذا فضيلة القاضي فهيم عبدالله محسن الذي يشهد له كل من تعامل معه من المواطنين ومن القضاة ومن المحامين بكفاءته ونقاوة سريرته وصدق تعامله مع نزاهة القضاء وتجسيد قيم العدل.. وغيرهما اخرون في محافظة عدن وبقية المحافظات ،وفي لحج كان نموذج فضيلة القاضي البابكري الذي اصر على مواجهة متنفذين كبار انتصارا للعدالة ونزاهة المحاكم فكافاه مجلس القضاء (بينهم من لا يزال حاضرا فيه) بالفصل والتشكيك والطرد من القضاء.

قد يبرر ويقول من كان وراء تلك الترتيبات التي تضمنت تشكيل مكون مجلس القضاء بتشكيلته القديمة - الجديدة. ان مبدا التوافق بين اطراف مكون الحكومة (التوافقية) قد كان وراء ظهور ذلك المكون.. وهنا نود القول والتاكيد على التالي:

ان (التوافق) الوطني - كما اشار السفير الامريكي احد رعاة تنفيذ المبادرة الخليجية والاستاذ جمال بن عمر ممثل الامين العام للامم المتحدة المعني بشرح اية عمل المبادرة الخليجية - لا ينطبق الا على مكون مجلس الوزراء وقراراته والتعيينات الصادرة عنه.

اما ثانيا وهو الاهم انه يمكن قبول (التوافق) السياسي- تجاوزا - في كل ما يتعلق بترتيبات وتنفيذ مهمات المرحلة الانتقالية؛ الا ما يتعلق باعادة ترتيب مهام ودور اجهزة القضاء: اذ لا بد ان يكون مبدؤه واساسه هو ضمان توافر النزاهة ونظافة اليد والكفاءة والقدرة على تحمل مهام القضاء المستقل الذي يفترض ان يؤدي دورا مهما في المرحلة الانتقالية، وفي المرحلة اللاحقة المرتبطة ببناء اليمن الجديد وبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.. وضمان تمتع الهيئة القضائية المسؤولة عن السلطة القضائية بشروط النزاهة وعدم وجود اية شبهات لدى اعضائها هو ضمان اعادة بناء اليمن الجديد والدولة المدنية الديمقراطية الحديثة المنشودة.

وهذا يستدعي كذلك الفصل بين مهام رئيس مجلس القضاء ومهام رئيس المحكمة العليا ورئيس الدائرة الدستورية ورئيس المنتدى القضائي وهي المهام التي لا تزال محصورة رئاستها من قبل رئيس مجلس القضاء الاعلى السابق - الحالي.

ولا يمكن هنا ايضا تجاهل اهمية احترام حقوق المنتسبين لسلك القضاء والنيابة العامة، المسؤولين عن حماية حقوق الانسان وعن توفير العدالة للناس وحماية بنيان الدولة ودستورها وامن الناس واستقرارهم والنظام العام والقانون.

فالاخلال بحقوق هؤلاء سينعكس سلبا في الاخلال بواجباتهم ومهامهم الخطيرة.. فهناك حقوق يجب احترامها وضمان توفيرها مقابل واجبات يجب التشديد عليها ومحاسبة اي اخلال بها او حتى مجرد وجود الشكوك فيها في حينه.

لقد شهدت الاسابيع الماضية ولا تزال حالة اربك في المجتمع، بسبب توقف عمل القضاء والمحاكم والنيابات الذين تقدموا بمطالبهم وكان يفترض الاستماع اليها وبحثها معهم -بعيدا عن الاساليب القديمة في التسويف وممارسة اساليب التهديد والوعيد، والايحاء بعواقب الامور- والعمل على بحثها معهم من منطلق ان عليهم واجبات مهمة وخطيرة تتعلق بتوافر الكفاءة والخبرة والنزاهة في اداء هذه الواجبات والمهمات - وفي الوقت ذاته - لهم حقوق ومطالب مشروعة ترتبط بهذه الحقوق وتعزز من واجباتهم المشروطة بالكفاءة والنزاهة: الا انه - مع الاسف - ما زال يعكس بريد مواصلة منهج التعامل نفسه (لنظام الرئيس السابق) مع سلك القضاء والنيابة ومع الحقوق والواجبات.

وهذا يعني فيما يعني ان بعضا ما زال يرفض مبدا استقلال القضاء وضمان نزاهته، ويصر على ابقاء السلطة القضائية خاضعة للسيطرة ونفوذ اصحاب السلطة والنفوذ، وهذا يعني فيما يعنيه ايضا رفضا لمطالب الشعب في بناء يمن جديد ودولة مدنية ديمقراطية حديثة يتجسد فيها احترام حقوق الانسان ..

كما ان التوافق المقصود به في المبادرة الخليجية لا يمكن ان يعني ابقاء مساحات او اعطاء فرص او تمثيل للفاسدين او لمن ثبت عدم كفاءته وجدارته ونزاهته في تحمل هذه المسؤولية او تلك.

كما ان التدوير الوظيفي هو الاخر لا يعني كذلك، وانما يجب ان يشترط وجود الكفاءة والمؤهل والقدرة على العطاء والتطبيق الخالي من الفساد او حتى من شبهة الفساد.

وهي مناسبة هنا لنقول انه يجب الحرص على عدم تكرار منهج النظام السابق في دعم الفساد والفاسدين وابقائهم في مواقع السلطة والنفوذ تحت مسميات وتبريرات مختلفة منها (التوافق)!!

ان منهج النظام الجديد الذي يفترض ان يتجسد اليوم من خلال المرحلة الانتقالية الحالية هو ان يتم وضع الانسان المناسب في المكان المناسب وتكون الكفاءة والمؤهلات والخبرات هي مقياس الثقة في تحمل المسؤولية هنا او هناك، وان يكون منهج تعامل القيادات مع الادنى هو الديمقراطية بعيدا عن استخدام اساليب الضغط والابتزاز والبحث عن الولاء وفرضه.

ومن الاهمية هنا ان ننبه الى الانتهاك الذي تعرضت له حقوق المراة اثناء اعادة التدوير (التوافقي) لمجلس القضاء الذي خلا من اشراك المراة فيه رغم وجود كفاءات عالية ونزيهة لقاضيات يستحققن هذه الثقة في الممارسة العملية وعلى الواقع ويحزن على تقدير الجميع .

لقد عانى سلك القضاء والنيابة خلال السنوات الماضية من فساد شديد زاده سوءا خضوعه للمتنفذين في الحكم والمجتمع مما نال من ثقة واحترام كل من تعامل معه..

وكان لذلك اثره البالغ في توسع مساحات الفساد والانتهاكات في المجتمع التي مست بالضرر الشديد حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و السياسية والمدنية ،ومست بالضرر والتردي امن واستقرار المواطنين مما انعكس سلبا على حياة الناس والنظام العام وبروز العديد من الظواهر الضارة والسيئة ابرزها الثار والقتل وقطع الطرقات والجرائم المختلفة وتفكك المجتمع والاضرار بالسلم الاجتماعي .

لذلك جاء الحراك الجنوبي وجاءت الثورة الشبابية الشعبية لتواجه كل هذا الفساد وتلك الانتهاكات وتدعو الى الثورة والتغيير من اجل اعادة مسار الحياة الى طبيعتها الانسانية حيث تحترم كل حقوق الانسان ولا تصادر كرامته وحرياته...

وتحقيق هذه الاهداف واعادة مسار الحياة لتواكب التطور الانساني تحتل قضية استقلال القضاء ونزاهته ابرز عناوينها ومداخلها..

وهذا ما ندعم من اجله مطالب القضاة وندعو الى الاستجابة لها والتعامل الايجابي معها.

ما سبب تزايد ظاهرة التسول في عدن..؟!

يقال عن هذه المدينة الحضارية إنها أم اليتيم والمسكين.وابن السبيل وكأن هذه المدينة تمثل ملجأ وماوى لمن يهمه دب إليها ولا غرابة فقد قال عنها الفينيقيون (من هنا مر العالم) وقد كانت لا تعرف أراقى الحكم الشمولي أي مظاهر للتسول أو سؤال الناس أو من يسمونهم بـ(الشحاتين) فالكل يعمل لأن النظام الاشتراكي يهتم بالإنسان كهدف للتنمية بعكس النظام الرأسمالي الذي يهمه رأس المال والإنسان لديه ترس في مصنع عندما ينكسر أو تنتهي صلاحيته يمكن استبداله بترس جديد، ولكن ماهو السبب وراء ظاهرة التسول هذه التي بدأت تتفشى وتزداد في شوارع وأزقة ومساجد ومنازل المدينة والأماكن العامة والخاصة وعند نقاط التوقف والتفتيش وفي كل مكان وكأن أهل اليمن هم أكثر سكان الأرض فقراً وعوزاً وفاقة وتخلفاً بل ومجاعة ليس هذا فحسب فإنك تجد في المساجد العجب العجاب أحدهم يحضر إلى المسجد طفلاً معاقاً ويصيح بالنسبة له كنزاً ثميناً يستثمر ألمه ووجعه في استعطاف الناس بعد كل صلاة لأن الزكاة والصدقة مقرونة في القرآن الكريم مع الصلاة في أكثر من آية وليس عيباً أن يضطر البعض إلى سؤال الناس عندما يكون غريباً أو وحيداً بشرط أن يكون عاجزاً عجزاً لا يستطيع معه القيام بأي عمل يدر عليه رزقاً حلالاً من عرق جبينه وإن تعفف خير له لكنك تجد صحته جيدة ويسعى بين الناس يتكففهم وقد لا يكون محتاجاً لذلك، ولكن ماهو السبب الذي جعلنا نتحدث عن تزايد ظاهرة التسول في مدينة عدن بل في كافة محافظات الجمهورية هل يعود السبب إلى تزايد البطالة أم لعدم وجود أعمال أم يعود للإهمال والتجاهل والتهميش من قبل الحكومة وعدم وجود خطة اقتصادية لاستثمار هذه الطاقات المهدورة والضائعة أم لانعدام سياسات واضحة أم ماهو؟؟؟ أسئلة كثيرة وأين هي الوزارة التي تهتم بهؤلاء المتسولين الذين ينقلون صوراً سيئة عن هذا البلد الذي كان في الماضي يسمونه اليمن السعيد وتجدد اليوم أن يبيعون تعيس وفقير ومعدم رغم أن بلادنا فيها الخير الوفير هل لأن قلوبنا وأفئدتنا أصبحت قاسية ولم يعد هناك أي تكافل اجتماعي أو حلول أو مبادرات تعمل على الحد من هذه الظاهرة التي بدأت تدب بين الناس وعلى وجه الخصوص الشباب الذين لا تجوز عليهم الصدقة مصداقاً لقول الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم الذي قال بما معناه بأن الصدقة على المتسول الشاب لا تجوز خاصة المفتول العضلات والوجه في استعطاف الناس بعد كل صلاة لأن الزكاة والصدقة مقرونة في القرآن الكريم مع الصلاة في أكثر من آية وليس عيباً أن يضطر البعض إلى سؤال الناس عندما يكون غريباً أو وحيداً بشرط أن يكون عاجزاً عجزاً لا يستطيع معه القيام بأي عمل يدر عليه رزقاً حلالاً من عرق جبينه وإن تعفف خير له لكنك تجد صحته جيدة ويسعى بين الناس يتكففهم وقد لا يعلم شيئاً.

علي الذرحاني

اجعلوا محافظة عدن أنموذجاً

عدن محافظة ذات طابع حضاري متمدن لكل من يعيش بداخلها تحتاج إلى لمسات لحل مشاكلها وما تعانيه وهي اليوم مزدحمة بمن نزحوا إليها من أبين واللاجئين الصومال، تخطيطها سليم يوجد بها معالم وآثار وشوارع عدنا تدخلها تعرف أنك في عدن.

فلتكن هذه المحافظة أنموذجاً بمساعدة دول مجاورة في ترتيبها فلتكن نظيفة أولاً ومخططة تخطيطاً سليما، ويجب أن تحترم فيها الشوارع والأرصفة والأسواق ، يجب أن ترتب ترتيبا يخرج فيها كل مسؤول من مديرية مديرية وبلدية وأعضاء مجالس محلية وشيوخ الحارات والشباب والشخصيات لفعل وقول ما هو صح صح وماهو خطأ خطأ .

لا بد من الخروج والتحرك والعمل بكل مسؤولية وليتحملها هذا المسؤول لتكن عدن أنموذجاً من أجل نهضتها وعودة بريقها لتكن أنموذجاً لكل مسؤول يتحمل مسؤولية فيها وكل شاب وشابة يحبها لتكن أنموذجاً في جميعها بترتيب أسواقها ، كما ذكرت وشوارعها وطرقها حتى في انتشار سيارات الأجرة فيها وترتيب أماكن توقفها وإنشاء أسواق شعبية كبيرة خارجها وبعيدة عن الأرصفة والطرقات والشوارع وأمام محلات الغير.

لتكن أنموذجاً في وضع حد للسرقات والتقطعات والمتسولين والمزاجيات الخارجة على الأدب والانضباط وإزعاج الغير من إطلاق الرصاص والأعيرة النارية آخر الليل والناس نائمون.

لتكن أنموذجاً بمحاكم القضاء النزيه الذي لا يعرف الرشوة والمماطلة في حسم القضايا وأنموذجاً في مجال التربية والتعليم والحفاظ على المدارس وصيانتها واحترام المدرسين وإعطائهم الحقوق كاملة وفي المجال التجاري وتوحيد المعاملات التي تخص المحلات التجارية من ضرائب وواجبات وتراخيص مزاولة المهنة وفي حماية ما ناكله من مطعمات ومشروبات وخضروات وفواكه وإيقاف كل أنواع الأدوية والسموم والكيماويات فيها ومحاسبة من يقومون بذلك وحكومية في توفير الدواء وتشخيص المرضى وخفض الرسوم وتواجد الأطباء والممرضين وتوفير العناية للمرضى .

وفي مساعده عامل النظافة لما يقوم به من جهد كبير وعدم رمي مخلفات كبيرة تعيق عمله في الحي أو الشارع والالتزام بوضع القمامة بأكياس ومواقع صحيحة نساعد فيها من يساعدنا ويقدم لنا الخدمات بكل يسر وسهولة وتسديد ما علينا من التزامات ندفعها لمؤسسة المياه والكهرباء لكي تنهض وتقوم بواجبها نحونا على أكمل وجه ولا نتأخر أو نتقاعس عن التسديد لنساعد عدن لكي تصبحنا ونبعد عنها كل أبواق اليأس وأبواق المخربين ،وأبواق الحاقدين لأنها تلفظ كل فوضى وخراب وهي المبتسمة دائما لكل من فيها.

محافظة عدن تحتاج لعودة الحب والتسامح والتآكاف والأخوة الصادقة وهي تنبذ التعصبات والأحقاد والكراهية وهي كما ذكرت سابقاً:" لعدن مثل جميعاً أحب الصادق .

نضال باحويرث

حماية لنا من الأمراض.

لتكن أنموذجاً في مجال الأمن العام من شرطة ومرور وقوات جيش وإعطاء الجندي الهيبة والاحترام من جميع الأفراد وحمايته ليحمي الآخرين ويقوم بواجبه الصحيح وتحسين ظروفه المعيشية.

لتكن أنموذجاً في منافذها الجوية والبرية والبحرية وإيقاف كل عبث يصدر من أناس مخربين وخارجين عن القانون .

لتكن أنموذجاً في مجالها وخدماتها من مستشفيات ومجمعات صحية خاصة

(حارة دبشى) صارت واقعاً !

المسلسل المحلي (حارة دبش) الذي عرضته قناة السعيدة (المتميزة دوما في كل ما تقدمه)وقد حاول مؤلفه من خلاله اختزال جوانب كثيرة من تبعات مجريات المشهد اليمني فكان موفقاً ، الى حد ما حسب قراءتنا له.. حيث تناول المسلسل العديد من الظواهر والسلوكيات السلبية والصعوبات التي ظهرت في اوساط المجتمع كثيرة للصراعات السياسية واحداث الازمة اليمنية وكانت سببا في زيادة معاناة الناس فأثرت سلبا على كل مناحي حياتهم وتذكر من تلك القضايا: إختفاء معظم الإحتياجات الأساسية للمواطن كمادة (الغاز) والمشتقات النفطية والتلاعب بأسعارها .

إنعدام الخدمات الضرورية – كهرباء ومياه ونظافة.... إلخ .

تنامي ظاهرة السرقات وانتشار الفوضى وغياب الأمن.

وجود ثلاثة عقال (لحارة واحدة)قد ساهم في تفاقم الأوضاع في تلك (الحارة)..؟

فتعدد العقال كان له دلالة : تحاكي واقعنا المعاش في ظل اجواء تسودها الاضطرابات بسبب الصراعات الدائرة بين مراكز القوى على المصالح والنفوذ وغياب (الحكمة) عن وعي معظم (الباطرة السياسة) والمزايدين باسم الشعب والوطن (هذا الشعب الذي مازال يحصد ما زرعوا له من مآس ومحن) ،فقد انشغلوا عنه في مناكفات ومكايدات حزبية وسياسية فعجزوا عن إيجاد الحلول والحلول الناجعة والسريعة للحد من تدهور الأوضاع وتحسين معيشة الناس ، بل غاب عن اهتمامهم كل ما يتعرض له الوطن وما يحيط به من مخاطر على رأى البعض.

ونعود لموضوعنا فما لم يكن في الحسبان أو يخطر على بال أن حارة (دبش) قد تتحول من حارة (مفترضة) في عمل شخوفيومي الى كيان على الواقع وإن لم تكن بنفس التسمية أو بكل مضامين القصة ، أما كيف حدث ذلك وهو الشاهد ؟

فإليكم الحكاية :..

الشاهد حارة (السلال) أم (صالة من أفضل الحارات هدوءاً واستقراراً طيلة الأعوام الأخيرة.

موقعها : شرق مدينة تعز أول بداية منطقة الدوبان من جهة المدينة، مساحتها :لا تتجاوز (1500متر مربع) وعدد سكانها يقدر بثلاثمائة نسمة معروفة باسم (حارة السلال) منذ تأسيسها وموثقة في جميع أدبيات ووثائق الجهات الرسمية وغيرها ولها عادات واحد فقط

قبل حوالي الثلاثة أشهر وبعد أن أبدى عاقل الحارة السابق رغبته بالتخلي عن مسؤليته كعاقل لأسباب شخصية وقام بعرض الموضوع على معظم سكان الحارة من مؤسسيها أعيان وبعد لمناقشة اختيار البديل فوقع اختيارهم على الشيخ ناجي عامر منيف المعروف لديهم بحسن السيرة ولإسهاماته في حل بعض قضايا الناس أرتأوا فيه الكفاءة والقدرة على خدمة الحارة باعتباره متفرغا وغير متحزب وتم اتخاذ الإجراءات المشروعة والمعتادة لدى السلطات المختصة حتى تم منحه الختم الرسمي (بالمعقلة)بناءً على تزكية معظم الساكنين ونتازل من العاقل السابق.

بعد ذلك بحوالي ثلاثة اسابيع فوجئ اهالي الحارة بأن حارتهم قد اصبح لها أكثر من عاقل بل أن ما يستغرب له حصول شخص آخر على ختم ثان لنفس الحارة وهذا الوضع جعل الناس في حالة إربـاك وحرج ومرج وكثرت التساؤلات والشكوك ..؟وتبين فيما بعد أن هنالك (امرا قد دبر بليل)..؟ويستهدف تقسيم الحارة ومحاولة فرض واقع جديد عليها وان هذه الخطوة المشكوك فيها قد جرى تنفيذها بطرق ملتوية وغير (بريئة) حيث لا بعد ان الدوافع لها او ما هي المعايير والضرورات التي تم على اساسها الإقدام على هذا العمل بالرغم من وجود توجيهات من المحافظة تنص على ايقاف أي إجراء قد يفضي الى التقسيم.

تبين أيضا أن ذلك التصرف قد حدث برعاية الجهة المعنية في إدارة أمن المحافظة ودون علم أصحاب الشأن ودون علم المجلس المحلي الذي كان من المفترض كما نرى أن يكون هو الجهة المختصة بشئون العقال والأحياء إنسجاماً مع مرحلة التحول، وكون ذلك من الأمور المدنية ولتخفيف الأعباء عن كاهل الأجهزة الأمنية حتى تتفرغ للقيام بمهامها الأساسية المحلية في تبقي المجالس المحلية في حالة بطالة معظم الأوقات وكي لا يظهر من يريد ان يكحلها فيعميها).

الخلاصة: أن الإقدام على تقسيم الحارات بلا دواع أو أسباب ضرورية أو دون رؤية منطقية تستدعيها المصلحة العامة أو غير محسوبة العواقب تعتبر خطوة غير صائبة ومن العبث المضي قدماً فيها لأنها قد تكون مدخلاً لاثارة المشاكل والفتن وإذكاء للنزعات الحزبية والمناطقية المموقتة فضلا عن وجود أشخاص (متخصصين) بتلك الصفات المذمومة بل فيها زرع الفرقة وتكريس ثقافة الحقد والكراهية بين الإخوة.

هذه الإشكالية (المفتعلة) التي ابتليت بها حارة السلال وسماها البعض مجازاً(بالبدعة) لم تكن هي القضية الوحيدة التي صارت مثاراً للجدل الدائر فقد برزت إلى السطح قضية أخرى ليست أقل من سابقتها إثارة وجدلا وهي قضية اختيار أمين شرعي للمنطقة التي (بالفدرالية)؟(السلال –رضاخة – مؤسسة الحبوب) هذا الموضوع فتح الشهية لدى العبض حتى لو كانوا من خارج المنطقة ما دفعهم لخوض غمار حمى التنافس للفوز بهذا المنصب (العتيد)حتى من هو في غنى عن ذلك ويشغل (الأكثر من وظيفة وراتب شهري) أصبح منافسا وبالرغم من أن اهالي المنطقة قد زكوا واحدا من سكانها لهذه المهنة عن طريق التوقيعات المعبدة من عقال الحارات إلا ان هذه الموضوع لم يحسم أمره بعد من قبل الجهة المختصة ..؟ وما يدعوا للاستغراب والريبة معا ، ان هنالك من يحاول الدفع بالامور في تلك الجهة بإتجاه فرض أمين شرعي من خارج المنطقة ودون رغبات الاهالي المطالبين بأجراء انتخابات تفاديا لحدوث أي مشكلة قد تترتب على ذلك التصرف العجيب .

محمد يحيى الذرحاني

لوتركت الأمور تسير على ذلك النهج وتم إجراء المقرارات للمزاجية والأهواء والمصالح الحزبية أو المناطقية الضيقة دون مراجعة أو حساب ، فإن أي مشكلة ستكون معرضة لعبث التقسيم إلى عدة أجزاء وحارات متناهية الصغر وستكون لها عواقب وخيمة ربما يظهر العديد من الصعوبات والعراقيل التي قد تعقد الأمور أثناء التعامل مع الجهات المختلفة خصوصا عند إعداد الخطط والبرامج التنموية والبنية التحتية والخدماتية وفي حال المطالبة والتنفيذ وليس انتهاء بما سيخلفه التقسيم اللامعقول من إشكالات في أمور كثيرة أخرى و لا سيما في النواحي الأمنية فعند حدوث أية إخلالات أمنية ومع تداخل المساكن مع بعضها البعض وكذا رأي بعض الخبراء يا حافظ على حقوق الميناء) وقائمة الشركات المقترحة والمعايير التي على اساسها تم اختيارها إضافة لإعداد وثائق العرض على الشركات لتشجيعها للدخول في المناقصة الجديدة، كما تم إعداد حملة تسويق كاملة وبشكل احترافي.

كما تم اعداد برنامج زمني للبدء والانتهاء من العملية (البدء 11 يونيو 2007م وينتهي في 13 ديسمبر 2007م بالإرساء على الشركة الناجحة وعلى اساس ان يتم التوقيع مع الشركة الناجحة في يناير 2008م وترفع للمصادقة من مجلس النواب عقب ذلك مباشرة وبحيث يتم الانتهاء كحد اقصى في مارس 2008م... ذلك كان البرنامج الذي اصبح جاهزا للتنفيذ قبل نهاية شهر يوليو 2007م معدا من قبل كوادر وطنية وبيوت الخبرة العالمية.

ملاحظة: بالطبع كان قد تم البدء في التنفيذ منذ 11 يونيو حسب ما شرح.

خلال تلك الفترة كان قد بدأ الطرح بقوة من اعلى المستويات على اهمية العودة للتفاوض مع دبي كما اننا تسلمنا الرأي القانوني من مكتب المحاماة الدولي يؤكد فيه انه ليس هناك حقوق قانونية يمكن لشركة موانئ دبي التمسك بها بشأن الاتفاقية الموقعة عام 2005م... وكان ذلك امرا جيدا بالنسبة للوزارة لانه يزيل عبء جانب قانوني مهم ويتيح اتخاذ القرار بمعزل عن الترتيبات والعواقب القانونية.

عموما رفعت الوزارة الى مجلس الوزراء بتقرير شامل بعنوان (تشغيل وتطوير محطة الحاويات بميناء عدن) وذلك بتاريخ 21 يوليو 2007م بعد التشاور مع رئيس الوزراء السابق ، ولأهمية هذا التقرير والنتائج التي ترتبت عليه فأنني استميح القارئ عذرا عن اي تطويل قد يكون مملا لكنها تفاصيل هامه لإستيضاح حقائق الامور.

لقد تضمن التقرير مقدمة حول الاجراءات السابقة استنادا لقرار مجلس الوزراء رقم (437) لعام 2006م بشأن اتفاقية تشغيل وتطوير محطة عدن للحاويات مع موانئ دبي العالمية بتحسين شروط الاتفاقية (أي أنه تم اجراء شرح موجز لعمل اللجنة الوزارية الاخيرة في ظل الحكومة السابقة) وخلصنا في ذلك للتوضيح ان العرض الاخير الموقع مع دبي في 26-27 مارس2007م هو في الواقع ادنى من الناحيتين المالية والاقتصادية بالمقارنة مع الاتفاقية الاساسية ونتائج المناقصة ولم يتم التحسين إلا بالنسبة لمدة الاتفاقية وفترة الامتياز المصري وبعض المواد المتعلقة بالسيادة والتحكيم كما ذكرنا رأي الاستشاري حول ذلك بحسب ما اشرنا له تصاً في الجزء الاول من هذا المقال.

وبموجب ذلك وضعت مجلس الوزراء امام تصورا بالخيارات المتوفرة مع بيان مزايا وعيوب كل خيار ثم بينت نصيحتي من الناحية الفنية والمهنية وفقا لما سيرد ادناه:

اولا : أن القبول بالعرض الاخير (26-27 مارس 2007م) المقدم من موانئ دبي سوف يضعنا امام المسائل التالية:

قبـول عـرض خـارج معايير وشـروط المناقصة المعلنة.

اختيار عطاء لم يعد الافضل بين العطاءات الثلاثة المتقدمة للمناقصة.

انخفاض سقف المزايا والعوائد بالمقارنة مع ما ورد في العرض الاساسي والاتفاقية.

ثانيا: خيار الغاء المناقصة السابقة واعلان مناقصة جديدة بشروط عامة جديدة واوضحت ان هذا الخيار سوف يضعنا امام المسائل التالية:

احتمال عدم تقدم شركات كبرى للمناقصة تحت تأثير ما ستؤول اليه المناقصة الاخيرة.

احتمال مشاركة بعض الشركات الكبرى بما في ذلك موانئ دبي ولكن بسقوف أدنى.

ضيق مدة الوقت.

ثالثا: خيار ثالث يجبك تقوم الحكومة الجديدة بتنفيذ وتمويل المرحلة الاولى من الأعمال الانشائية وعند ذلك يمكن للحكومة اختيار مشغل مرموق وفرض الشروط التي تناسب الحكومة.

رابعا: فتح المجال لمناقصة عامة جديدة لكن بقائمة شركات محددة (تأهيل مسبق) وفتح باب التفاوض العلني والشفاف معها بما في ذلك موانئ دبي ويتم اختيار الافضل (وهذا خيار هو الذي سبق ان وافق عليه الاخوان) رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء السابقين حسب ما سبق ذكره) وتم الشرح للمجلس تفاصيل ما تم والخطة المقترحة تفصيلا.

وقد تضمنت الخلاصة والرأي ضمن هذا التقرير المرفوع لمجلس الوزراء (نصا) مايلي :

1- أن الاجـراءات الجديدة هي الافضل ولصالح اليمن في ضوء ما آلت إليه الاتفاقية مع موانئ دبي(في اشارة الى رأي وزارة النقل بالغاء الاتفاقية مع موانئ دبي والبدء بإجراءات مناقصة جديدة وفق قائمة شركات مؤهلة).

2- انه في ضوء رأي اللجان المختصة في مجلس النواب الموقر حول الاتفاقية الاساسية فإن من الصعب القبول بها من قبل مجلس النواب، وفي ضوء التعديلات الاخيرة بموجب محضر اجتماع اللجنة مع شركة موانئ دبي في 27-26 مارس 2007م وتراجع موانئ دبي عن اهم بند في الاتفاقية، فإن من الصعب قبول مجلس النواب بها، كذلك حتى مع تراجعهم الاخير وموافقتهم على الاتفاقية الاساسية فإننا نعود لنقطة البداية.

خالد ابراهيم الوزير

3- أن توجهات الرئيس واضحة بهذا الشأن بالقبول بخيار التفاوض ووفقا للنظام.

4 - سيتم العمل بشفافية عالية ومتخصصة، وسيتم فتح مظاريف مغلقة وإجراء تفاوض مفتوح وشفاف ومزايدة علنية، وسيتم التعامل المباشر مع الشركات دون وسطاء أو سماسرة، وسوف تنجز جميع المهام بمشاركة الاستشاريين.

5 - ان الوضع الاقتصادي والظروف العامة في صالح هذه الاجـراءات حاليا، حيث ان المناقصة السابقة قامت في ظل وضع اقتصادي سيئ وحركة حاويات غير مقبولة على إثر تبعات تغيير الناقلة ليميرج، وما أدى اليه الوضع في ضوء ذلك، حيث كانت مناولة الحاويات في عام 2003م 177488 حاوية بينما وصل في عام 2006م الى 350823حاوية بنسبة زيادة 200 ٪ ومتوقع ان يصل نهاية العام لـ 450 الف حاوية وهذة نسبة عالية جدا بالنسبة لحجم الارصفة ونوع المعدات ومساحة الساحات وضوح المشغل.

ثم اشرنا لرد شركة موانئ دبي المؤرخ في 26 يوليو 2007م وطلبنا من مجلس الوزراء الموافقة على تشكيل لجنة لدراسة التقرير واتخاذ القرار المناسب .

وبعد نقاش مستفيض من قبل مجلس الوزراء صدر أمر مجلس الوزراء رقم (115) لعام 2007م بشأن مواصلة المباحثات حول مشروع تشغيل وتطوير محطة الحاويات بميناء عدن.... وقد تضمن أمر مجلس الوزراء ما يلي نصا :

1 - على وزير النقل استدعاء ممثلي شركة دبي لدراسة ما ورد بمذكرة الشركة بشأن موضوع مبناء الحاويات بعد ذلك بالتشاور مع المستشارين والمختصين، وكذا التنسيق مع الجهات المشكلة، على أن يضاف وزير الشئون القانونية إلى اللجنة، وذلك للتفاوض بهدف تحسين الشروط للاتفاقية الأساسية وفقا لما تتطلبه المصلحة الوطنية ، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالعوائد المالية من المشروع والجوانب القانونية المتفق عليها حسب محضر اللجنة في 27 مارس 2007م، وموافاة رئيس الوزراء بنتائج التنفيذ قبل بلول يما في ذلك الصعوبات والمعوقات والمقترحات لمعالجتها.

2 - على اللجنة اعـداد ورفع تقرير إلى مجلس الوزراء بنتائج الدراسة والمباحثات حول الموضوع مع مشروع قرار بهذا الشأن، يحيثر ذهب الوفد على التقرير من قبل رئيس واعضاء اللجنة في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها بحسب ما تضمنته الفقرة (1) اعلاه ، وذلك خلال فترة لا تتجاوز الشهر والنصف من تاريخ 24 يوليو2007م.

ملاحظة: لقد رأى مجلس الوزراء مجتمعا في الاخير اجراء محادثات اخيرة مع شركة موانئ دبي في ضوء رسالتها الاخيرة وذلك للاسباب والاعتبارات التي شرحتها في المقال الأول وقد اصرت على الزام الوزارة لاحقا من قبل دبي وتم الاخذ الامور ويضيع علينا الوقت من جديد ووفقا لذلك حددت فترة الشهر والنصف.

ومن جانب الوزارة فقد كان الخيار الرابع اعلاه ممتازا وقابلا للتنفيذ بينما كان خيار إعادة التفاوض مع شركة موانئ دبي جيدا اذ لبى الطموحات لتطوير الميناء وهو ما تم لاحقا ضمن بنود الاتفاقية لكنه للاسف ل